مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

الاستدلال بنصوص التّوراة والإنجيل في التفسير ومنهجه في تفسير البقاعي

إعداد

أ. حليم بن منصور مدبر

باحث بقسم الدراسات العليا - كلية الدراسات الإسلامية
جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية باستانبول

- من مواليد عام ١٣٩٧هـ بمدينة وهران بالجزائر.
- تخرج في كلية الشريعة بجامعة الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة عام ١٤١٩هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الدراسات العليا، كلية الاقتصاد الإسلامي والتمويل بجامعة صباح الدين الزعيم، استانبول، عام ١٤٤٢هـ بأطروحة: "كفاءة أدوات السياسة النقدية الإسلامية من خلال البنك المركزي السوداني والباكستاني".
- البريد الشبكي: halimmedebbeur77@gmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٣/٧/٢٧هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٣/٨/٢١هـ)

الملخص

يُعْتَبرُ تفسيرُ البِقَاعِي "**نَظْمُ الدُرَرِ في تفسيرِ الآيِ والسُورِ**" من المَراجع التَفسيريةِ المهمةِ، التي اعتنت بذكر نصوصِ الكتب المُقَدَّسةِ ، متابعةً لمن سبقَه في ذلك، وكان لهذا الاستِدْلاَل آثارُهُ على معَاصريهِ الذين انقسمُوا لمُوافقٍ له، ومُخالف، وحاولتْ هذه الدراسةُ بيانَ رأي البِقاعِي في الاستدلالِ بالرواياتِ الإسرائيليةِ ، وبيانُ منهجِهِ في الاستدلالِ بنصوصِ الكتب المقدَّسةِ. وتكمُن أهمية معرفة منهجِهِ، لكونه مكثرٌ من الاستدلالِ بها، ونصَرَ جواز الاستدلال في تأليفٍ له، كان سبباً؛ في انقسام العلماء بين معارضٍ له، وناصرٍ لطريقته.

يكمنُ الهدف من هذه الدراسة هو: معرفةُ منهج البقَاعي في الاستدلال بنصوص الكتب المُقَدَّسةِ، ولذا اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، بجمع المواضع التي استدل فيها البقَاعِي بنصوص الكتب المُقَدَّسةِ، ثم بتحليل هذه المواضع وفقَ المنهج التحليلي، ومن ثَمَّ استخدام المنهج الاستنباطي؛ لأخذ تصورٍ شامل لمَنْهَج البقَاعِي لهذا الاستدلال.

وللإجابة على ذلك كان لابدَّ من وضع مقدمةٍ، وأربعة مباحثٍ، **الأول**: لذكر موقفِ البقَاعِي من وقوع التحريف في التَّوراة والإنجيل، **والثاني**: لبيان رأي البقَاعِي في الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل، والإسرائيليات، **والثالث**: لبيان منهج البقَاعِي في الاستدلال بنصوص الكتب المُقَدَّسةِ، **والرابع**: لبيان مواضع الاستدلال بتلك النصوص، مع خاتمة، اشتملت على جملة من النتائج أهمها: عناية البقاعي بالكتب المُقَدَّسةِ، اطِّلاَعاً، واستِدلاَلاً، وتجويزُه لقراءتها للمُتَمَكِّنِ، مع كُثرةِ استدلالِه بها، في قصصِ الأنبياءِ، وتفسيرِ المبهمات القرآنية، والأحكام الفقيهة المنزَّلة على بني إسرائيل، والحكم، والمواعظِ، مع تنبيهِهِ للعقائدِ الباطلةِ، فكان ذكره لتلك النصوص من باب الاستِئْناسِ، لا الاعتمادِ. وكانت التوصية: بزيادة البحوثِ حولِ منهج الاستدلالِ بنصوص التَّوراة، والإنجيل، ومدى تأثير البقَاعي على من جاء بعده من المفسرين.

الكلمات المفتاحية: البقَاعِي، نظمُ الدُرَر، التَّورَاة، الإنجِيل، التحرِيف، الإسرَائيلِيات.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وأزواجه.

أما بعد: فلا تخلُو الكثيرُ من كتبِ التفسيرِ من ذكر الإسرائيلياتِ، مسندةً لبعضِ الصحابةِ والتابعِين، أو مرسلةً عنهم دونَ سندٍ، وفي الحالتينِ، نادراَ ما يُذكرُ المصدرُ من كتبِ بني إسرائيلَ، لكن بعض المفسرين ينقلُ ذلك عن التَّوراة، والإنجيل مباشرةً، وكان البقَاعِي من هذه الحالاتِ القليلةِ.

وكان لهذا الاستدلال وقعهُ على علماء عصرهِ، الذين انقسموا لموافقٍ له، ومخالفٍ، ما جعل البقاعي يكتبُ تأليفاً؛ لنصرةِ قوله، فهذا السجال العلمي يجُرنا لبحثِ منهج البقَاعِي في الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

أولاً: إشكالية البحث:

البقَاعِي من المفسرينَ الذين أكثرُوا من ذكرِ نصوصِ التَّوراة، والإنجيل، موافقةً لمن سبقه من بعض المفسرين، فرَامَتْ هذه الدراسةُ توضيحَ منهج البقَاعِي في هذا الاستدلال، ومدَّى استيفَائِه لهذا المنهج في تفسيره، ولذا كانت هذه الأسئلة:

١. ما الأغراضُ العلميةُ التي جعلت البقَاعِي يذكرُ نصوصَ التَّوراة والإنجيل في تفسيره؟

٢. هل استخدم البقاعي هذه النصوص من بابِ الاستئْناسِ أو الإعتمادِ؟

٣. هل كان للبقَاعِي منهجٌ واضحُ المعالم في الاستدلال بتلك النصوصِ، وهل وفَّى بذلك في تفسيره؟

ثانياً. أهمية الدراسة:

وتظهر أهميتها في:

١. توضيح موقف البقَاعِي من الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

٢. بيان ذكرُ البقَاعِي لتلكَ النصوصِ، كثرةً، وقلةً.

٣. تجلية منهج البقَاعِي في الاستدلال بتلك النصوص.

ثالثاً. أهداف الدراسة:

والتي تتمثل في:

١. إثراء المكتبة التفسيرية من خلال النظر في أحد التفاسير المشهورة.

٢. بيان منهج البقَاعِي في ذكر نصوص التَّوراة، والإنجيل.

٣. بيان الخلافِ الذي وقع بين البقَاعِي، ومعاصِريه، في جواز الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

رابعاً. الدراسات السابقة:

بعد بحثٍ وتحرٍ، لم أجدْ أيَّ بحثٍ خاصٍ معاصرٍ، حول موقف البقَاعِي في تفسيره من الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل، بخلاف بعضِ البحوث التي تناولت منهجه في الاستدلال بالقراءات، وعلم تناسب السور، ولهذا كانت الإضافة العلمية لهذه الدراسة تتمثل في:

١. بيان تأثر البقاعي بمن قبله من المفسرين، في الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

٢. تجلية منهج البقاعي في الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

٣. توضيح الخلاف الواقع في عصر البقَاعِي حول الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

خامساً. حدود البحث:

نطاق البحث كان مقتصراً، على تفسير البقاعي "**نظم الدرر في تناسب الآي والسور**"، مع التركيز على المواضع التي استدل فيها البقَاعِي بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

سادساً. منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يُقام على المناهج التالية:

١. المنهج الاستقرائي: باستقراء ذكر البقاعي نصوص التَّوراة، والإنجيل، ومحاولة حصر تلك المواضع .

٢. المنهج التحليلي: بتحليل تلك المواضع التي ذكر فيها البقَاعِي تلك النصوص.

٣. المنهج الاستنباطي: من خلال استنباط منهج البقَاعِي في ذكره لنصوص الكتب المقدَّسة، للخروجِ برؤية متكاملةٍ، حول منهج البقَاعِي العلمي، في الاستدلال بتلك النصوص.

سابعاً. خطة البحث:

قُسِّمتْ الدراسةُ إلى مقدمةٍ، وثلاثة مباحثٍ، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها فكرة البحث، وخطته.

المبحث الأول: موقف البقَاعي من وقوع التحريف في التَّوراة، والإنجيل: وفيه مطالب:

المطلب الأول: ترجمة البقَاعي.

المطلب الثاني: التحريف في نصوص التَّوراة، والإنجيل.

المبحث الثاني: رأي البقَاعِي في الاستدلال بالإسرائيليات، والكتب المقدسة: وفيه مطالب:

المطلب الأول: رأي البقاعِي في الاستدلال بالإسرائيليات.

المطلب الثاني: رأي المعاصرين للبقَاعِي في تجويزه الاستدلال بنصوص الكتب المقدسة.

المبحث الثالث: منهج البقَاعي في استدلاله بنصوص التَّوراة، والإنجيل: وفيه مطالب:

المطلب الأول: منهج البقَاعِي في النسخ المعتمدة عنده من التَّوراة، والإنجيل.

المطلب الثاني: منهج البقَاعِي في ذكر الاختلاف الواقع بين روايات التَّوراة، والإنجيل.

المطلب الثالث: منهج البقَاعِي في بيان الاختلاف في روايات الأناجيل.

المطلب الرابع: غرض البقَاعِي من الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

المبحث الرابع: مواضع استشهاد البقَاعِي بنصوص التَّوراة، والانجيل: وفيه مطالب:

المطلب الأول: قصص الأنبياء.

المطلب الثاني: ذكره قصص بني إسرائيل المبهمة في القرآن.

المطلب الثالث: توضيح مبهمات القرآن.

المطلب الرابع: بيان أحكام التوراة والإنجيل الفقهية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

وسرت في هذه الدراسة على الجادَّة، والمسلك البحثي المعروفِ، في عزو الآيات، وتخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وتوثيق النصوص من مصادرها الأصلية، مع التركيز على نقطة البحث وحُدُودِه، والتنكب عمَّا قد يكون شاذا من الأمثلة، وترك الاستطراد المخل بالموضوع.

المبحث الأول

موقف البقاعي من وقوع التحريف في التّوراة والإنجيل

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للبقاعي.

هو: أبو الحسن برهانُ الدينِ إبراهيمُ بنُ عمرَ، بنُ حسن الرُّبَاط، بن علي، بن أبي بكر، البقَاعِيُّ، الدمشقيُّ، الشافعيُّ، ولد في: **"خَرْبةِ رَوْحَا"** بسَهْلِ البِقَاع، بالشَّام، سنة ٨٠٩.

نشأ في بيتٍ حفَّزهُ على حفظ القرآن الكريم، فأتمَّه على عمِّه: الشهاب البقَاعِي، وله ١٢ سنة[١]، ثم تَلقَّى العلم على الكثير من علماء عصره، من أشهرهم:

١. الشيخ محمد بن بَهَادِر بن عبد الله سبْطُ ابنِ الشَّهيد (ت٨٣١)، أخذ عنه الكثير، ولم ينتفع بأحدٍ ما انتفع به، قال البقَاعِي: «الإمَامُ العَلاَّمَةُ، القُدْوَّةُ»[٢].

٢. الشيخ شرف الدين صَدَقَة بن سلاَمَة بن حسين المُسَحَّرَاتِي (ت٨٢٥)، قرأ عليه القرآن إلى سورة المنافقين[٣].

٣. إمام القراءات أبو الخَيْر محمدٌ بنُ محمد ابن الجزَرِي (ت٨٣٣)، حفظ منظومته **"طيبةُ النَّشرِ"**، وأجازه سنة ٨٢٨[٤].

٤. العلامة أبو الفضل محمد بن محمد المُشْدَالِّي البِجَائِي (ت بعد ٨٦٠)، قال البقَاعِي: «حَصَلَ بيننا صُحْبَة، ثمَّ حضرتُ درسَه في فقهِ المالكيةِ، في جامعِ الأزهرِ في ذي القعدةِ سنة ٨٥٢ ، فظهر لي أَنِّي ما رأيتُ مثلَه» [٥].

٥. الحافظ أحمدُ بن علي ابن حَجَر (ت ٨٥٢)، لازمه البقَاعِي منذ دخوله لمصر

(١) عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران ، البقاعي، (١/ ٣٥١).

(٢) شذرات الذهب، (٩/ ٦٨٦).

(٣) عنوان الزمان، (٢/ ٣٥٢).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٣٥٢).

(٥) الضوء اللامع، (٩/ ١٨٣).

سنة ٨٣٤، إلى وفاته، وكتب الكثيرَ من مؤلفاتِ الحافظ، وأذن الحافظُ للبقاعي بالفتوى[١].

اشتغل البقاعي بالتدريسِ فكثُر تلاميذه، ومن أشهرهم:

١. الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيِّوطي (ت ٩١١).

٢. شمس الدين أحمد بن أحمد ابن الشَّقِيع (ت٩٢٣).

٣. نور الدين علي بن محمد ابن قُرَيْبَة، قال السخاوي: «ثمَّ صحب البقَاعِي، واختص بِهِ، وارتبط بجانبه، وخاض مَعَه فِي جَمِيع أَسبَابه، وَقَرَأَ عَلَيْهِ مناسباته، وَغَيرهَا من الحَدِيث، وَغَيره» [٢].

٤. شهاب الدين أحمد بن علي الأَشْمُّونِي (ت٨٩٠)، قال السخاوي: «ولازم البقَاعِي فِي مناسباته، وَغَيرهَا، وَعظم اخْتِصَاصه بِهِ» [٣]

وأما مصنفاته فكثيرة، ومنها:

١. النكت الوفية بما في شرح الألفية، وهو مطبوع[٤].

٢. عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، وهو مطبوع[٥].

٣. إظهار العصر لأسرار أهل العصر، وهو مطبوع[٦].

٤. نظم الدرر في تناسب الآي والسور، وهو مطبوع[٧].

٥. الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة، وهو مطبوع[٨].

---

(١) عنوان الزمان، (١/ ٤٣٦).

(٢) الضوء اللامع، (٦/ ١٨).

(٣) المصدر السابق، (٥/ ١٥٢).

(٤) بتحقيق ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ط١، ١٤٢٨.

(٥) بتحقيق حسن حبشي، دار الكنب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.

(٦) بتحقيق محمد سالم بن شديد العوفي، ط١، ١٤١٢.

(٧) بدار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٠٤.

(٨) ضبط أحمد السايح وتوفيق وهبة، دار جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.

واستحق البقَاعِي ثناءَ علماء عصره:

وقال ابن فهد المكي: «العلامَّة الحافظ المتفَنِن ...وهو إمامٌ، علامةٌ، حسن المذاكرة، كثير الاستحضار، وعلى ذهنه فوائد، وفضائل، وله محاضرات لطيفة، ونوادر ظريفة، والثناء عنه جميل» (١).

وقال السيوطي: «العلامَّة المحدِّث الحافظ.. ومهَرَ، وبرَعَ في الفنون، ودَأَب في الحديث،... وله تصانيفٌ كثيرةٌ، حسنةٌ»(٢).

وبعد مدة طويلة في مصر، عاد البقاعي لدِمَشقَ، سنة ٨٨٠ ، ليبقى فيها حتى وفاته سنة ٨٨٥(٣).

المطلب الثاني: التحريف في نصوص التوراة والإنجيل.

تواترت نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، على وقوع التحريف في التَّوراة، والإنجيل، فقال ابن حزم: «وبلغنا: عن قومٍ من المسلمينَ، يُنكرونَ بجهلِهم القول بأن التَّوراة، والإنجيل، الذين بأيدِي اليهود والنصارى محرفان، وإنما حملهم على هذه قِلَّة اهْتِبَالهم(٤) بنصوص القرآن والسنن، أترى هؤلاء ما سمِّعُوا قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَـٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٧١ ﴾ [آل عمران: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٤٦ ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَـٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَـٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَـٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨ ﴾

(١) معجم الشيوخ، (ص: ٣٣٦).

(٢) نظم العقيان، (ص: ٢٤).

(٣) ينظر لترجمته: الضوء اللامع، السخاوي، (١/ ١٠١)؛ نظم العقيان، السيوطي، (ص:٢٤)؛ شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، (٩/ ٥٠٩)؛ البدر الطالع، الشوكاني، (١/ ١٩).

(٤) بمعنى: غفل عن الشيء، مقاييس اللغة، (٦/ ٣٠).

[آل عمران:٧٨]، وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، ومثلُ هذا في القرآن كثير جدا»(١).

وبعد هذا الاتفاق، وقع الخلافُ بين العلماءِ، في جهة وقوع التحريف في التَّوراة، والإنجيل، هل وقع في ألفاظها، أو في معانيها، وهل هذا التحريف كان في كل نصوصِها، أو بعضٍ منها؟

وهذا الخلاف يُمكن إجمالُه، في أربعةِ أقوالٍ مشهورةٍ:

١. التحريف وقع في المعاني دون الألفاظ:

ذهب إليه بعض أهل العلم، منهم وهبٌ بنُ مُنَبِّه فقال: «إِنَّ التَّوْرَاةَ، وَالإِنْجِيلَ، كَمَا أَنْزَلَهُمَا اللهُ لَمْ يُغَيَّرْ مِنْهُمَا حَرْفٌ، وَلَكِنَّهُمْ يُضِلُّونَ بِالتَّحْرِيفِ، وَالتَّأْوِيلِ، وَكُتُبٌ كَانُوا يَكْتُبُونَهَا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَيَقُولُونَ: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَأَمَّا كُتُبُ اللهِ، فَإِنَّهَا مَحْفُوظَةٌ، لَا تُحَوَّلُ» (٢).

قال البخاري: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الْخَيْرُ، وَالشَّرُّ، ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]: يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ، يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ، عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» (٣)، فجعل التحريف من بابِ تحريفِ المعاني.

وهذا الكلامُ نسبَه بعضُ شراحِ صحيح البخاري لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وجعله من تتمَّة كلامِه، فقال البرماوي: «سبقَ في البخاري، عن ابن عباس: أنه قال: كيف تسألون أهلَ الكتابِ عن كتبهم؟ وعندَكم كتاب الله، أقربُ عهدًا بالله، تقرؤونه مَحْضاً، لم يُشَبْ، وهو كالصَّريحِ في أنَّ غيرَ هذا الكتاب من كتبهم قد شِيبَ، وأن النظرَ فيه منكَرٌ؛ فلو كان التحريفُ في المعنى فقط، لم يُنكِر ذلك، ولا قال: «إنّه

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (١/ ١٦٠).

(٢) التفسير، ابن أبي حاتم، (٢/ ٦٨٩).

(٣) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ (٩/ ١٦٠).

لم يُشب»، فيجبُ تأويلُ ما نُقل عن ابن عبّاس هنا ،بلا سند» [(١)]، وهو صنيعُ ابنُ عَطيَّةَ الأنْدَلُسِي [(٢)]، والكَشْمِيرِيُ [(٣)].

لكن جعله الزَّرْكَشِي [(٤)]، وابنُ المُلَقِّن من كلام البخاري [(٥)]، وقال الكُورَانِي: «قيل: هذا من كلام ابن عباس، ولا يصح؛ فإنَّه تقدم من كلامه في باب قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، ما يخالفُه، فإنَّه صرح بأنَّ أهلَ الكتاب حرَّفوا الكلِمَ، وبدَّلُوها» [(٦)].

ولهذا الاختلافُ في نسبةِ القولِ، جعل بعض العلماءِ، يحتملُ القائلَ دونَ ترجيحٍ، فقال الحافظ: «كلام ابن المُلَقِّن كالصريحِ في أن قولَه: «وليس أحدٌ إلى آخره»، من كلام البخاري ذيَّل به تفسير ابن عباس، وهو يحتملُ أن يكونَ بقيةَ كلامِ ابنِ عباسٍ في تفسيرِ الآية» [(٧)]، واحتَمَل القَسْطَلانِي الوجهين [(٨)].

وظاهر كلام شيخ الإسلام، وابن القيم الآتي، يُؤَيد أنَّه من كلام البخاري، فلقد نسبُوا له هذا الرأْي، ويعضدُ ذلك، أنَّ الأثرَ عن ابن عباسٍ في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق:١٨]، معروفٌ بقوله: «يكتب كلَ ما تُكلِّم به، من خيرٍ، أو شرٍّ» [(٩)]، دون تمام الكلام، ولذا قال الحافظ: «أما تفسير ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]، فلم أرَه من كلام ابن عباسٍ، وإنما أخرجَ ابن أبي حَاتِمٍ من طريق وهبِ بنِ مُنَبِّه،

(١) اللامع الصبيح، (١٧/ ٥٢٨).
(٢) المحرر الوجيز، (٢/ ١٦٩).
(٣) فيض الباري، (٦/ ٦١٢).
(٤) التنقيح لألفاظ لجامع الصحيح، (ص: ١٢٨١).
(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (٣٣/ ٥٧٢).
(٦) الكوثر الجاري، (١١/ ٣١٧).
(٧) فتح الباري، (١٣/ ٥٢٣).
(٨) إرشاد الساري، (١٠/ ٤٧٠).
(٩) التفسير، ابن أبي حاتم، (١٠/ ٣٢٠٨).

نحو ذلك»[١].

وحجة هذا القول، النصوص التي تدلُ على صحة التَّوراة، في عصر رسول الله ﷺ، وإقرار الوحي لها، ومن ذلك:

١. قال الله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف:١٥٧].

٢. قال الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

٣. عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ فَقَالُوا نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلَامٍ كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الله بْنُ سَلَامٍ ارْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَقَالُوا صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ الله ﷺ فَرُجِمَا قَالَ عَبْدُ الله فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ»[٢].

وغيرها من الأدلة، التي تدلُ على صحَّة ما يوجد في التَّوراة، زمن النبي ﷺ، وبالتالي يكون وقوعُ التحريفِ في التَّوراة، من جهة تأويلِ معَانيها. ووضَّح الفخر الرازي طريقةَ التبديلِ، فقال: «أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّحْرِيفِ: إِلْقَاءُ الشُّبَهِ الْبَاطِلَةِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَصَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ مَعْنَاهُ الْحَقِّ إِلَى مَعْنًى بَاطِلٍ بِوُجُوهِ الْحِيَلِ اللَّفْظِيَّةِ، كَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْبِدْعَةِ فِي زَمَانِنَا هَذَا بِالْآيَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِمَذَاهِبِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ»[٣].

---

(١) تغليق التعليق (٥/ ٣٨٠-٣٨١).

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب علامات النبوة، باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾، (٤/ ٢٠٦، رقم: ٣٦٣٥).

(٣) مفاتيح الغيب (١٠/ ٩٣).

لكنَّ هذا الجمعُ بينَ النصوصِ، لم يرضَ به غيرُ واحدٍ من أهل العلم، فتعقَّبَ ابنُ كَثيرٍ كلامَ وهبِ بنِ مُنَبِّه، فقال: «فَإِنْ عَنَى وَهْبٌ مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَهَا التَّبْدِيلُ، وَالتَّحْرِيفُ، وَالزِّيَادَةُ، وَالنَّقْصُ، وَأَمَّا تَعْرِيبُ ذَلِكَ الْمُشَاهَدِ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَفِيهِ خَطَأٌ كَبِيرٌ، وَزِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَنُقْصَانٌ، ووَهْمٌ فَاحِشٌ»[(١)].

وتعقب بعض شراح صحيح البخاري، كلام البخاري السابق، فقال القسطلاني: «وفيهِ نظرٌ، فقد وُجدَ في الكتابين ما لا يجوز أن يكونَ بهذه الألفاظ، من عند الله أصْلاً»[(٢)]، ومثله الزَّركشِّي فقال: «وهو باطلٌ، ولا خلافَ أنهم حرَّفُوا، وبدَّلُوا»[(٣)].

وتعقَّب الحافظ كلام الزَّركشِّي، فقال: «إن ثبت الإجماعُ، فلا كلام فيه..، وفي وصفه القول المذكور بالبطلانِ، مع ما تقدم، نظرٌ، فقد نُسبَ لوهبِ بنِ مُنَبِّه، وهو من أعلمُ النَّاس بالتَّوراة، ونُسبَ أيضاً لابن عباس تُرجُمَان القرآن»[(٤)]، وأما ابن عباس، فلا يثبتُ عنه ذلك، لِمَّا سبق بيانُه.

ولم يَسْتَسِغ الكشميري هذا المذهب، وردَّه بثبوت التحريف اللفظي في التَّوراة الموجودة بين أيدينا، واحتملَ أنَّهم يرَونَ عدمَ قصدِ التحريف منهم، فقال: «ولعلَّ مُرادَه أنَّهم ما كانوا يُحَرِّفونَّها قصدًا، ولكن سَلَفُهم كانوا يَكْتُبُون مرادها، كما فَهِمُوه، ثم كان خَلَفُهم يُدْخِلُونه في نفس التَّوراة، فكان التفسيرُ يَخْتَلِطُ بالتَّوراة، من هذا الطريق»[(٥)]، وهذا بعيدٌ، فالقرآن ذكر أنَّهم كانوا يسمعونَ كلام الله، ثم يحرفونَّه، فالمؤاخذةُ وقعت على الفعل، لا القصدِ، ولا دليلُ على أن الأوائلَ صنعُوا ذلك، فلا يُلامُون، بخلاف المتأخرين منهم.

(١) التفسير العظيم، (٢/ ٦٥).
(٢) إرشاد الساري، (١٠/ ٤٧٠).
(٣) التنقيح لألفاظ لجامع الصحيح، (ص: ١٢٨١).
(٤) فتح الباري، (١٣/ ٥٢٥-٥٢٦).
(٥) فيض الباري، (٦/ ٦١٣).

٢. التحريف وقع فيها كلها لفظاً ومعنىً:

قال ابن عطيَّة: «وقالت فرقة: بل حرَّفوا الكلام، وبدَّلُوه أيضاً، وفعلُوا الأمرين جميعاً، بحسب ما أمكنَهم، وألفاظ القرآن تحتمل المعنيين، فقوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]، يقتضي التبديل، ولا شك أنهم فعلُوا الأمرين»(١)، وهو اختيار ابن حزم(٢)، والشوكاني(٣)، والألوسي(٤).

ودليلهم على ذلك نصوص كثيرة منها:

١. قال الله تعالى: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ﴾ [الأنعام: ٩١].

٢. قال الله تعالى: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

ونحوها من النصوص المتكاثرة من القرآن الكريم، في ذكر تحريفهم للتَّوراة، والإنجيل، وكان ردُّ أصحاب القول الأول، على هذه النصوص، بحملها على تحريف التأويل، فقال الحافظ: «وأدلته كثيرة، وينبغي حمل الأول عليه»(٥).

ورُدَّ هذا القول، فقال الحافظ: «قال بعضُ الشُّراحِ المتأخرين: «.. وهو مقتضى القولُ المحكي بجواز الامتهانِ، وهو إفراطٌ، وينبغي حمل إطلاقِ من أطلقهُ على الأكثر، وإلا فهي مكابرةٌ، والآياتُ، والأخبارُ كثيرةٌ، في أنه بقي منها أشياءٌ كثيرةٌ، لم تبدل»(٦).

---

(١) المحرر الوجيز، (٢/ ١٦٩).

(٢) الفصل في الملل والنحل والأهواء، (١/ ٨٢).

(٣) فتح القدير، (١/ ٦٢٤).

(٤) روح المعاني، (٢/ ١٩٩).

(٥) فتح الباري، (١٣/ ٥٢٤).

(٦) فتح الباري ، (١٣/ ٥٢٣).

٣. التحريف وقع في معظم ألفاظها:

وهو قولُ بعضِهم، جمعاً بين القولين السابقين، فقال ابن المُلَقِّن: «وتجويزُ أصحابِنا الاستنجاءَ بأوراقِ التَّوراة، والإنجيلِ، معلِّلِين بتبديلهما، يخالفُه»[(١)]، أي يخالفُ قولَ البخاري، وهذا القولُ ليس على إطلاقِه عند الشافعية، فقال زكريا الأنصارِّي: «وجوَّزَه القاضِي بورق التَّوراة، والإنجيل، ويجب حملهُ على ما عُلِم تبدله منهما، وخلا عن اسم الله، ونحوه» [(٢)].

وقال ابن كثير: «وَأَمَّا مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنَ التَّوْرَاةِ الْمُعَرَّبَةِ فَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ فِي تَبْدِيلِهَا، وَتَحْرِيفِ كَثِيرٍ مِنْ أَلْفَاظِهَا، وَتَغْيِيرِ الْقَصَصِ، وَالْأَلْفَاظِ، وَالزِّيَادَاتِ، وَالنَّقْصِ الْبَيِّنِ الْوَاضِحِ، وَفِيهَا مِنَ الْكَذِبِ الْبَيِّنِ، وَالْخَطَأِ الْفَاحِشِ، شَيْءٌ كَثِيرٌ جِدًّا، فَأَمَّا مَا يَتْلُونَهُ بِلِسَانِهِمْ، وَيَكْتُبُونَهُ بِأَقْلَامِهِمْ، فَلَا اطِّلَاعَ لَنَا عَلَيْهِ، وَالْمَظْنُونُ بِهِمْ أَنَّهُمْ كَذَبَةٌ، خَوَنَةٌ، يُكْثِرُونَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللهِ وَرُسُلِهِ، وَكُتُبِهِ. وَأَمَّا النَّصَارَى فَأَنَاجِيلُهُمُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ طُرُقِ مُرْقُسٍ، وَلُوقَ، وَمَتَّى، وَيُوحَنَّا، أَشَدُّ اخْتِلَافًا، وَأَكْثَرُ زِيَادَةً، وَنَقْصًا، وَأَفْحَشُ تَفَاوُتًا مِنَ التَّوْرَاةِ، وَقَدْ خَالَفُوا أَحْكَامَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، فِي غَيْرِ مَا شَيْءٍ قَدْ شَرَعُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ» [(٣)].

وهذا القول من عماد الدين إسماعيل ابن كثير جاء متأخراً، عن قوله القديم، بأن التحريف فيهما نادر، ففي أحداث سنة ٧٢٦، قال النويري: «ثم طلب قاضى القضاة القزوينى جماعة من أصحاب تقى الدين – ابن تيمية– ..، فادعى على العماد إسماعيل، صهر الشيخ جمال الدين المزّى أنه قال: «إن التوراة والإنجيل لم يبدّلا، وأنهما كما أنزلا، فأنكر، فشهد عليه بذلك، فضرب بالدّرّة، وأشهر وأطلق»[(٤)]،

(١) التوضيح شرح البخاري، (٣٣/ ٥٧٢).

(٢) أسنى المطالب، (١/ ٥١).

(٣) البداية والنهاية، (٣/ ٨٤).

(٤) نهاية الأرب في فنون الأدب، (٣٣/ ٢١٤).

ولعله كان يقول بأن التحريف نادر، وأما عدم الوقوع فيهما فلا يقول به شيخه شيخ الإسلام، وكل هذا قبل تأليفه التفسير، والبداية والنهاية، والذي ذكر فيهما وقوع التحريف بكثرة.

٤. التحريف وقع في اليسير من الألفاظ:

ومعظمها باقٍ على حاله، فقال شيخ الإسلام: «أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَدَّعُوا أَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ حُرِّفَتْ بَعْدَ انْتِشَارِهَا، وَكَثْرَةِ النُّسَخِ بِهَا، وَلَكِنَّ جَمِيعَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى وُقُوعِ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَعَانِيهَا، وَكَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهَا. وَهَذَا مِمَّا تُسَلِّمُهُ النَّصَارَى جَمِيعُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالنُّبُوَّاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ يُسَلِّمُونَ أَنَّ الْيَهُودَ بَدَّلُوا كَثِيرًا مِنْ مَعَانِيهَا وَأَحْكَامِهَا.

وَمِمَّا تُسَلِّمُهُ النَّصَارَى فِي فِرَقِهِمْ، أَنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ تُخَالِفُ الْأُخْرَى فِيمَا تُفَسِّرُ بِهِ الْكُتُبَ الْمُتَقَدِّمَةَ، وَمِمَّا تُسَلِّمُهُ الْيَهُودُ أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ النَّصَارَى تُفَسِّرُ التَّوْرَاةَ وَالنُّبُوَّاتِ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى الْإِنْجِيلِ بِمَا يُخَالِفُ مَعَانِيهَا وَأَنَّهَا بَدَّلَتْ أَحْكَامَ التَّوْرَاةِ فَصَارَ تَبْدِيلُ كَثِيرٍ مِنْ مَعَانِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى.

وَأَمَّا تَغْيِيرُ بَعْضِ أَلْفَاظِهَا فَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ بُدِّلَ بَعْضُ أَلْفَاظِهَا»[(١)].

وقال ابن القيم: «قال البخاري في صحيحه: «يحرفون: يزيلون..: وهذا اختيار، الرازي في تفسيره. وسمعتُ شيخَنا يقول: وقع النزاع في هذه المسألة بين بعض الفضلاء. فاختار هذا المذهب، ووهَّن غيرَه، فأُنكِرَ عليه، فأحضَرَ لهم خمسةَ عشرَ نقلاً به»[(٢)].

فظهر بهذا أن سبب الخلاف هو: الاختلاف في مسلك الجمعِ بين النصوصِ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، (٣/ ٩).

(٢) إغاثة اللهفان، (٢/ ٣٥٣).

القرآنيةِ، والحديثية، التي ذَكرت ثبوت التحريف، والتبديل، في نصوص التَّوراة، والإنجيل، مع ما يقابلها من نصوص أخرى تدُل على صحة الاستدلال بنصوص الكتابين، زمن نبوة النبي ﷺ، ومن ثَمَّ اختلفت أنظار أهل العلم في الجمع بين النصوص.

البقاعي يرى ثبوت تحريف اليهود للتَّوراة، فذكر صفات رسول الله ﷺ في التَّوراة، ثم قال: «هذا مع ما وجدتُه في التَّوراة، بعد تبديلِهم لما بدَّلوا منها، وإخفائِهم»[(١)]، ونبَّه على ذلك في مواضع أخرى، كتغيير حكم القصاص[(٢)]، ولهذا قال: «وذلك أن اليهود كانت تُغَيِّرُ معاني التَّوراة بالأشباه»[(٣)].

لكنَّه كان يرى أن أكثرَ ما فيهما صحيحٌ، فقال: «فإنْ فَهِمَ أحدٌ من الشافعية، منعَ أئمتِهم من قراءة شيء من الكتب القديمة، مستنداً إلى قول الإمام أبي القاسم الرَافعِي في شرحه: «وكتُب التَّوراة، والإنجيل، مِمَّا لا يحِل الانتفاعُ به؛ لأنَّهم بدَّلُوا، وغيَّرُوا، وكذا قال غيره من الأصحاب؛ قيل له: هذا مخصوصٌ، بما عُلِمَ تبدِيلُه، بدليل أنَّ كلَّ من قال ذلك؛ علَّلَ بالتبديل، فدار الحكمُ معه»[(٤)].

وذهب البقَاعِي إلى أن ذلك التبديل لم يكن كُلِّياً، بل كان قليلاً في المعنى، واللفظ، وبيَّن ذلك، في مُؤلفِه: "**الأقوال القويمة**"[(٥)]، فهو ميلٌ منه لمذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، ولعله تأثر به هنا، لتأثره بغير مسألة من مسائله العقائدية، كموقفه من ابن عربي، وابن فارض، وألَّف في ذلك "**تنبيه الغبي**".

وأما قراءة التَّوراة، والإنجيل فقال الزَّركشِّي فقال: «والاشتغالُ بكتابتِها،

(١) نظم الدرر، (١٨/ ٣٤١).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٨٤).

(٣) المصدر السابق، (٦/ ١٣٩).

(٤) المصدر السابق، (١/ ٢٧٤).

(٥) الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة، (ص: ١٦٥).

ونظرها، لا يجوز بالإجماع، وقد غضب رسول الله ﷺ حين رأى مع عمرَ صحيفةً فيها شيء من التَّوراة، وقال: «لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي»[١]، ولولا أنَّه معصيةٌ، ما غضِب منه» [٢].

لكن لم يَسْتَسِغ الحافظ هذا الكلام، فقال: «إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه..، وَفِي اسْتِدْلَالِهِ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ الَّذِي ادَّعَى الْإِجْمَاعُ فِيهِ بِقِصَّةِ عُمَرَ نَظَرٌ.. فطُرُقُهُ هَذَا الْحَدِيثِ وَهِيَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا يُحْتَجُّ بِهِ لَكِنَّ مَجْمُوعَهَا يَقْتَضِي أَنَّ لَهَا أَصْلًا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ.. وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ لِلتَّحْرِيمِ بِمَا وَرَدَ مِنَ الْغَضَبِ وَدَعْوَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً مَا غَضِبَ مِنْهُ فَهُوَ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّهُ قَدْ يَغْضَبُ مِنْ فِعْلِ الْمَكْرُوهِ وَمِنْ فِعْلِ مَا هُوَ خِلَافُ الْأَوْلَى إِذَا صَدَرَ مِمَّنْ لَا يَلِيقُ مِنْهُ.. » [٣].

وفرَّق الحافظ بين الراسخ في العلم وغيره، في قراءة الكتب المقدَّسة، فقال: «وَالْأَوْلَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ، وَبَصِرْ، مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْإِيمَانِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الرَّاسِخِ فَيَجُوزُ لَهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ الِاحْتِيَاجِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ نَقْلُ الْأَئِمَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنَ التَّوْرَاةِ، وَإِلْزَامُهُمُ الْيَهُودَ بِالتَّصْدِيقِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ بِمَا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنْ كِتَابِهِمْ، وَلَوْلَا اعْتِقَادُهُمْ جَوَازَ النَّظَرِ فِيهِ لَمَا فَعَلُوهُ، وَتَوَارَدُوا عَلَيْهِ»[٤]، ووافقه البقاعي على ذلك، ونصر قوله[٥].

(١) المسند، أحمد بن حنبل، (٢٢/ ٤٦٨، رقم: ١٤٦٣١).

(٢) التنقيح لألفاظ لجامع الصحيح، (ص: ١٢٨١).

(٣) فتح الباري، (١٣/ ٥٢٥).

(٤) المصدر السابق، (١٣/ ٥٢٥-٥٢٦).

(٥) الأقوال القويمة، (ص: ١٧٣).

المبحث الثاني

رأي البقاعي في الاستدلال بالإسرائيليات، والكتب المقدسة

المطلب الأول: رأي البقاعي في الاستدلال بالإسرائيليات

الإسرائيليات هي الروايات التي نُسبت إلى بني إسرائيل، وهي على ثلاثةِ أقسامٍ:

١. ما علمنَا صحتَّه، مِمَّا بأيدينا من نصوص الوحي، مما يشهدُ له بالصدقِ، فذاك صحيحٌ، وفيما عندنا غُنْيَةٌ عنها.

٢. ما علمنَا كذبَه، بما عندنا مما يخالفه من نصوص الوحي، فهذا باطلٌ.

٣. ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من ذاك، فهذا: لا نؤمن به، ولا نكذبه[(١)].

ووقع الخلاف في القسم الثالث، بين من يرى جواز روايته، بشرط: ألاَّ يكونَ مخالفاً لنصوص الوحي، قرآناً، أو سنةً، ومن يرى المنعَ، سداّ للذريعة، واختار غيُر واحدٍ التفصيل في ذلك، بأنه يجوز إيرادُ ذلك، لكن بضوابطٍ، لابُدَّ من توفرها في النصوص الإسرائيلية؛ لأجل جعل الرواية جائزة، وتلك الضوابط هي:

١. أن يكون التفسير موافقاً لكلام العرب، فلو كان خارجاً عن لغة العرب، ومعانيها، عُدَّ باطلاً.

٢. أن يتتابع أهل التفسير من التابعين فمن دونهم، على نقله، فيكونُ نقلهم له، موافقةً لما فيه.

٣. أن يكون ممكناً عقلاً، بخلاف ما لو كان ممتنعاً عقلاً[(٢)].

والاستدلال بالتَّوراة، والإنجيل، فرع جواز الاستدلال بالإسرائيليات، والبقَاعِي يرى جوازَ رواية الإسرائيليات، فذكر الروايات التي تجيز الرواية عن بني

(١) تفسير القرآن العظيم، (١/ ٩).

(٢) مراجعات في الإسرائيليات، الطيار، (ص ١٨٩).

إسرائيل، والروايات المعارضة لها، من النصوص الحديثية، وأطال البحث فيها ،ثم قال: «هَذهِ الأحاديثَ الناهيةَ، تُحملُ على تَصديقِهم فيمَا لَم يكن في شَرعِنا ما يصدقُه، أو يكذبهُ، جَمعاً بينهَا، وبينَ احتجاجِهِ - ﷺ - بالتَّوراةِ ،في قِصةِ الزَاني.. ولهذا فَرَّقَ المحدثونَ، كَما ترى في هَذهِ المسألةِ: بينَ ما يكونُ راويهِ مِمَّن حملَ عَن أهل الكِتابِ، فَلا يُحكمُ لهُ بالرَفعِ، وبينَ غَيرِه فَيحكَم لَهُ بهِ.. » [(١)].

ولَمَّا ذكر الكرماني حديث أبي هريرة: «كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ» [(٢)] ، شرحه قائلاً: «هذا الحديث أصلٌ في وجوبِ التوقفِ، عمَّا يُشكلُ من الأمور، فلا يَقضي عليه بصحةٍ، أو بطلانٍ، ولا بتحليلٍ، أو تحريم، وقد أمرنا أن نؤمنَ بالكتُب ، إلا أنَّه لا سبيل لنا إلى أن نَعلم صحيح ما يحكونه، على تلك الكتب من سقيمه، فنتوقف ...»[(٣)]، فتعقبه البقاعي فقال: «هو واضحٌ جداً في أن التوقفَ، إنَّما هو فيما يُشْكَل، وأما غيرهُ مِمَّا عرفنا صدقه، أو كذبه، بشهادة كتابنا، فلا»[(٤)]، فظهر أن البقَاعِي ممن يجيز الرواية عن بني إسرائيل ولهذا حوى تفسيره على الكثير من رواياتهم.

المطلب الثاني: رأي المعاصرين للبقَاعِي في تجويزه الاستدلال بنصوص الكتب المقدَّسة

حين كتب البقاعي تفسيره"**نظم الدُّرر**"، وذكر فيها نصوصاً من التَّوراة، والإنجيل، قام بعض أهل العلم المعاصرين له، بمعارضَتهِ في هذا الصنيع، وعلى رأسهم الحافظ السَّخَاوي، فصنف "**الأَصْلَ الأَصيلَ في تحريمِ النقلِ من التَّوراة،**

(١) النكت الوفية بما في شرح الالفية، (١/ ٣٥٨).

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب التوحيد، بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، ٩/ ١٥٧، رقم: ٧٥٤٢.

(٣) الكواكب الدراري، (١٧/ ١٣).

(٤) الأدلة القويمة، (ص١٠٩).

والإنجيل"[١]، ومثله أحمد بن علي ابن أخي السراج، قال السَّخاوي: «وَهُوَ مِمَّن أنكر على البقاعي من التَّوْرَاة وَنَحْوهَا[٢]، وأبو بكر التقي الحصني، فقال السَّخاوي: «وَكَانَ أحد القائمين على البقاعي ..، وَكتب على فتيا بِمَنْعه من النَّقْل من التَّوْرَاة وَالْإِنْجِيل»[٣].

ثم حدث بين البقَاعِي والبدر ابن القطان[٤]، الذي كان أحد المنكرين على البقَاعِي، واقعةٌ طويلةُ الذيلِ، آخذ فيها ابن القطانِ صنيعَ البقَاعِي، ومجمل ما أُنكر عليه: أن التَّوراة، والإنجيل، محرفتان، ومن ثم فلا يجوز الاستدلال بهما، ولذا قام البقَاعِي بتأليف كتابه "**الأقوال القويمة، في حكم النقل من الكتب القديمة**"، وذكر فيها قصته مع ابن البدر ابن القطان، ونقل نصوصاً كثيرة عن أهل العلم، مِمَّن سبقه، فيها الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل.

ومن تلك النصوص:

١. عن عطاء بن يسار، لقيت عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: قلت: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ الله ﷺ فِي التَّوْرَاةِ، قَالَ: «أَجَلْ، وَالله إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ، بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا، وَمُبَشِّرًا، وَنَذِيرًا، وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي، وَرَسُولِي، سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلَا غَلِيظٍ، وَلَا سَخَّابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو، وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا»[٥].

---

(١) الضوء اللامع، (١/ ١٠٦)؛ والكتاب مفقود لا يعرف عنه شيء.

(٢) المصدر السابق، (٢/ ١٨).

(٣) المصدر السابق، (١١/ ٧٧).

(٤) محمد المحب أبو الوفاء ابن القطان، المتوفى سنة ٨٨١ ، ترجمته في الضوء اللامع، (٩/ ١٦٠).

(٥) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب البيوع، باب كراهية السخب في الأسواق، ٣/ ٦٦ ، رقم: ٢١٢٥.

وقال القاضي عياض: «وقد حَكي مثلَ هذا الكلام عن التَّوراة، من رواية ابن سلام، وعبد الله بن عمرو بن العاص»[(١)]، وساق نصوصاً عن غيره من الصحابة، والتابعين[(٢)].

٢. نقل نصاً واحداً من فتاوى ابن الصلاح، وتفسير البيضاوي، وتفسير البغوي[(٣)].

٣. نقل نقولاً كثيرةً، من تفسير محمود الأصبهاني المسمى **"أنوار الحقائق الربانية"**[(٤)]. وفعل ذلك كثيرا في تفسيره فهو ينقل عنه بكثرة، بالإضافة إلى غيرهم من المتأخرين الذين جمع البقَاعِي نصوصَهم للدلالة على صحةِ مسلكِه، ونبَّه على ذلك في تفسيره[(٥)].

٤. أن نسخ التَّوراة، والإنجيل، تملأ المكتبات الوقفية في مكتبات الوقف بالبلدان الإسلامية، ويقضي القضاة بصحة ذلك الوقف، وقال البقاعي: «وما بلغنا، أن أحداً توقف في ذلك»[(٦)].

٥. أكثرَ من النَّقل عن كثيرٍ من الشافعية، وغيرهم ممن ذكروا نصوصاً من التَّوراة، في بعض مصنفاتهم، ثم نقل الإجماع على ذلك، فقال: «فقد وقع الإجماع، وانفصل النزاع»[(٧)]، وفي دعوى البقَاعِي الإجماع، بعدٌ ظاهر، من جهتين:

---

(١) الشفا في حقوق المصطفى، (١/ ١١٩).

(٢) الأقوال القويمة، (ص: ١٢٥- ١٤١).

(٣) المصدر السابق، (ص: ١٤١- ١٤٢).

(٤) المصدر السابق، (ص: ١٤٢-١٥٠).

(٥) نظم الدرر، (١/ ٢٧٨).

(٦) الأقوال القويمة، (ص:١٥٤).

(٧) المصدر السابق، (ص: ١٥٩).

أ. أن أكثرَ من ذكرهم البقَاعِي، ذكروا نصوصَ التَّوراة، والإنجيل، في كتبهم المرة، والمرتين، لا غير، بخلاف صنيعه هو، فقد أكثرَ من النقل عنها، بنصوصٍ طويلةٍ، تستغرق الكثير من الصفحات.

ب. أن الكثير من أهل العلم منعوا ذلك، وعلى رأسهم من يرى أنها مبدَّلة كلها، أو أكثرها.

المبحث الثالث

منهج البقَاعِي في استدلاله بنصوص التّوراة والإنجيل

المطلب الأول: منهج البقَاعِي في النسخ المعتمدة عنده من التَّوراة والإنجيل

البقَاعِي كان عالماً بتاريخ تداول نُسخ التَّوراة، فيقول: «الذي جمع لهم هذه التَّوراة، التي بين أيديهم، فقال السَّمَؤال بن يحَيى المغربي[١] الذي كان يهودياً، فأسلم: إنه شخص آخر اسمه عَزْراَ، وإنه ليس بنبي. ذكر ذلك في كتابه "**غاية المقصود في الرد على النصارى واليهود**"[٢]، وهو كتاب حسن جدا»[٣]

عالماً بما وقع فيها من التحريف، والغلط، فهو القائل: «التَّوراة ثلاث نسخٍ، مختلفة اللفظ، متقاربة المعنى، إلا يسيراً:

إحداها تسمى توراة السبعين، وهي التي اتفق عليها اثنان وسبعون حبراً من أحبارهم؛ وذلك أن بعض اليونان من ملوك مصر، سأل بعض ملوك اليهود ببيت المقدس، أن يُرسل إليه عدداً من حفاظ التَّوراة، فأرسل إليه اثنين وسبعين حبراً، فأخلى كل اثنين منهم في بيتٍ، ووكَّل بهم كُتّاباً، وتراجمة، فكتبوا التَّوراة بلسان اليونان، ثم قابل بين نسخهم الستة والثلاثين، فكانت مختلفة اللفظ، متحدة المعنى، فعلم أنهم صدقوا ونصحوا، وهذه النسخة ترجمت بعدُ، بالسرياني، ثم بالعربي، وهي في أيدي النصارى[٤].

والنسخة الثانية: نسخة اليهود من الربانيين والقُرائِين.

والنسخة الثالثة: نسخة السامِّرة؛ وقد نبَّه على مثل ذلك الإمام السمرقندي في

---

(١) من حاخامات اليهود، ولد بفاس، وعاش بالعراق، ثم أرض فارس، أسلم سنة ٥٥٨، وصنف الكثير من الكتب في علوم شتى، توفي نحو سنة ٥٧٠، وله ترجمة في تحقيق كتابه غاية المقصود.

(٢) وهو مطبوع، بتحقيق إمام حنفي، ونشرته دار الآفاق العربية، مصر، ١٤٢٧، (ص: ٦٦-٧٣).

(٣) نظم الدرر، (٨/ ٤٣٨).

(٤) الترجمة السبعينية للتوراة، سلوى الناظم، (ص:١٧).

"**الصحائف**"[(١)] بيَّن البقَاعِي، أنه سلكَ مسلكَ التحقيقِ، في اعتمادهِ على النُّسخ التي ذكر منها ما جاء في التَّوراة ، فقال: «أكثرُ ما ذكرتُه في كتابي هذا، من نسخةٍ، وقعت لي لم أدرِ اسم مُترجِمِها، على حَواشي فصُولها الأوقات التي تُقرأ فيها، فالظاهرُ أنَّها نسخة اليهودِ، وهي قديمةٌ جداً، فكان في الورقة الأولى منها، محوٌ في أطرافِ الأسطرِ، فكمَّلته من نسخةِ السبعين، ثم قابلتُ نُسختي كلِّها مع بعض اليهود الربانيين، على ترجمة سعيد الفيومي[(٢)]، وهي: عندهم أحسن التراجم لو كان هو القارئ، فوجدتُ نسختي أقربَ إلى حقائق لفظ العبراني، ومترجمُها أقعدَ، من سعيدٍ في لغة العرب»[(٣)].

ولم يتوقف البقَاعِي في اعتمادِه على نسخةٍ واحدةٍ، فقد تعدد اعتمادُه لأكثرَ من نسخةٍ، فيقول: «قال- في آخر السفر الرابع منها - في النسخِ الموجودةِ، بين أَظهُرِ اليهودَ الآنَ، في هذا القرنِ التاسعِ ..وكَتَب موسَى مخارجَهم، ومراحلهم، عن قول الرب، ظعَنوا من رَعَمْسِيس - وفي نسخة: من عيْنِ شمس -، في خمسة عشر يوماً من الشهر الأول، من غد الفَصح - وفي نسخة بعد الفَصح بيوم»[(٤)].

ويُعدد البقَاعِي النسخَ، خاصَّة فيما يخصُّ ضبط الأمكنة، فلما ذكر خروج موسى عليه الصلاة والسلام من مصر، وبيانِ مسلكِه، نقلَ عن التَّوراة، قائلاً: «ونزلوا ساحل بحر سوف - وفي نسخة: على البحر الأحمر - وظعنوا من شاطىء بحر سوف - وفي نسخة: من البحر الأحمر - وفي أخرى: بحر القلزم - .. ونزلوا

(١) نظم الدرر، (١/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) وهو: أبو يعقوب سعيد بن يوسف، ولد سنة ٢٦٨، بالفيوم في مصر، ثم هاجر للشام، ودرس عند أحبار اليهود في الشام والعراق، وقام بترجمة التوراة للعربية، وكانت وفاته سنة ٣٣٠.

(٣) نظم الدرر، (١/ ١٧٨-١٧٩)، نشر جزء من ترجمته، بتحقيق سعيد عطية مطاوع، وأحمد عبد المقصود الجندي، عن المركز القومي للترجمة، بمصر، سنة ٢٠١٥.

(٤) نظم الدرر، البقاعي، (١/ ٤٤٢).

رفيدين – وفي نسخة: رفيديم – .. وظعنوا من رفيدين – وفي نسخة: رفيديم – فنزلوا برية – وفي نسخة: قفر سيناء – .. وارتحلوا من مقبرة الشهوة – وفي نسخة: قفر قبور الشهوة»[١]، ونحو ذلك في بيان الأمكنة التي سلكها بنو إسرائيل للذهاب إلى بيت المقدس[٢].

بل قد ينقل عن ثلاثة نسخٍ، كقوله: «فأرضى "حنوخُ" اللهَ، فَفُقِد لأن الله غيبه، وفي نسخة أخرى: لأن الله قبله، وفي أخرى: لأن الله أخذه»[٣].

غالباً ما لا يذكر البقَاعِي أسماء النسخ، عند الاختلاف، بل يُعدَّدُها، لا غير، وقد يوضِّح في بعض الأحايين اسم النسخة حين ذكر الاختلاف، وغالباً ما يكون ذلك بذكر نسخة السبعين، كقوله: «ولم أُعلِّمهم اسم الرب – وفي نسخة السبعين[٤] : واسمي الرب»[٥]، وقوله: «وقال لهم: ليستعرَ المرءُ منكم من صاحبه، والمرأة من جارتها، حلي ذهب وفضة – وفي نسخة السبعين: آنية الفضة وآنية الذهب – ...وموسى كانت له هيبة وكرامة عظيمة في جميع أرض مصر – وفي نسخة السبعين: عند المصريين»[٦].

وقد يقوم البقَاعِي بنقل ما حقَّقه غيره، من نقل من التَّوراة، مثل نقلِه عن الأصبهاني من "**أنوار الحقائق**"، ذكر أسماء الأسباط، وهذا من باب موافقة ما ذكره، لَمَّا عنده من النسخ[٧]، وكذا نقلُه من "**غاية المقصود في الرد على النصارى**

(١) نظم الدرر، البقاعي، (١/ ٤٢٤).
(٢) المصدر السابق، (٦/ ٩١).
(٣) المصدر السابق، (١٢/ ٢١٧).
(٤) وهذه النسخة سبق تعريف البقاعي بها.
(٥) المصدر السابق، (٨/ ٤٩).
(٦) المصدر السابق، (٨/ ٦١).
(٧) المصدر السابق، (٢/ ١٩٠).

واليهود"، للسموأل المغربي[١].

وإذا وجد أن ما نقله عن المفسرين مخالفٌ لِمَّا بين يديه من نصوص التَّوراة، فإنه ينبِّه على ذلك، بسَوْق نصِّ المفَسِّر من التَّوراة، ثم ذكر ما في نسختِه، على صنيعِه في بيان قصة قارون، فساقها عن البغوي، ثم قال: «والذي رأيتُه أنا في التَّوراة، في السفر الرابع، ما نصه: ... »[٢]، إشارةً منه لوجود بعض الاختلاف بين النصين.

ولم يتوقف نظر البقاعي على نسخ التَّوراة، بل تعداهُ لسؤال أحبار اليهود عن تفسيرها، وبيان المواضعِ المُشْكلَة فيها، مثل سؤاله عن معنى "بابل"[٣]، وعن ترك التَّوراة، ذكر الركوع في صلاتهم[٤]، بل حرَّر كيفية نطق بعض الأسماء من أحبارهم، فلمَّا ذكر أسماءَ الأسباط، قال: «هكذا ذكرهم في التَّوراة، وحررتُ التلفظَ بهم من العلماء بها»[٥].

أما الإنجيل، فكان اعتمادُه على الأناجيل الأربعة: مَتَى، مُرقُس، لُوقا، يُوحَنَّا، فذكرها كلُها في مواضعٍ متعددة، ويسوقُ ما في كل إنجيل على حِدَة، دون ذكرِ اختلاف النسخِ، عل يصنيعه في بيان أن عيسى عليه الصلاة والسلام عبدٌ لله، ودلالة الإنجيل على ذلك، فنقل نصوصاً عن الأناجيل، دون التطرق لنسخها[٦]، فلعلةَ لم تقعْ له نسخٌ متعددةٌ من الأناجيل، أو أنَّه اكتفى بنسخةٍ واحدةٍ من كل إنجيل، وجعل الاختلاف بين الأناجيل، في منزلة اختلاف النسخ.

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٨/ ١١٠).

(٢) المصدر السابق، (١٤/ ٣٦٤).

(٣) المصدر السابق، (١١/ ١٤١).

(٤) المصدر السابق، (٤/ ٣٧٩).

(٥) المصدر السابق، (١٠/ ٢١).

(٦) المصدر السابق، (٤/ ٢٢٧).

المطلب الثاني: منهج البقاعي في ذكر الاختلاف الواقع بين روايات التوراة والإنجيل:

لم يتطرقْ البقَاعِي كثيراً، للخلاف بين روايات التَّوراة ،والإنجيل، فهو ينقلُ روايات التَّوراة، والإنجيل، بطولٍ، دون أن يقارنَ بين روايات الكتابين غالباً، لكنه أشار لبعض مواضع الاختلاف، بين الكتابين.

ومن ذلك: عند بيان نسب إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، فقال البقاعي: «ذكر قصة إبراهيم عليه السلام من التوراة: ذكر في السفر الأول منها: أنَّه إبراهيم بن تَارَح بن نَاحُور بن شَارغ بن آرغُو بن فَالَغ بن عَابِر بن شَالَخ بن أَرْفَخْشَذ بن سَامّ بن نوح.

وخالفه في الإنجيل بعض المخالفة: فقال في إنجيل لُوقَا: ناحُور بن شَارغ بن أرغُو بن فالَغ بن عَابر بن صَالا بن قِينَان بن أَرْفَخْشَذ بن سَامّ بن نوح؛ ونوح، على ما قال في التَّوراة: ابن لمك بن مُتَوشْلَح بن خَنُوخ بن يَارَذ بن هَلِيل بن قِينَان بن أَنُوش بن شِيث بن آدم عليه السلام.

وهكذا قال في أثناء إنجيل لُوقَا، إلا أنه قال في لمك: لامَّك، وفي يارذ: يرذ بن مَهُلاَلاييل»[(١)].

ولعل قلة المقارنة بينهما عنده؛ لأن التوراة تُؤَرِّخُ للعهد القديم، ولا تتطرق لقصة عيسى عليه الصلاة والسلام، بخلاف الإنجيل الذي لا يتطرق للعهد القديم إلا نادراً، فلعل انفكاك جهة التأريخ بين الكتابين،

هي سبب لقلة المقارنة بينهما.

المطلب الثالث: منهج البقاعي في بيان الاختلاف في روايات الأناجيل:

البقَاعِي اعتمد في الإنجيل على رواياته الأربعة: لُوقَا، يُوحنَّا، مُرقُس، مَتَى، وغالباً ما يسُوقها مع بعض بجمع ألفاظ الرواية على سياقٍ واحدٍ، مع تنبيهه

(١) نظم الدرر، البقاعي ، (٢/ ١٦٧-١٦٩).

للألفاظ المختلف فيها عندهم، فيقول: «ذكر شيء من الإنجيل، يدل على أنه عليه السلام أتَى بالبينات، مع تأييدِه بروح القدس، مستخلصاً من الأناجيل الأربعة، وقد جمعت بين ألفاظها، قال مَتَى - ومعظم السياق له»[(١)]، ويقول كذلك:" ذكر قصة يحيى عليه الصلاة والسلام في حملِه، وولادتِه، ونبوتِه، وما اتفق في ذلك من الخوارق من الأناجيل، وقد مزجتُ بي ألفاظها فجعلتها شيئاً واحداً، على وجه أَلَمَّ بعضه بأول أمر المسيح عليه الصلاة والسلام»[(٢)].

لكنَّه قد يتطرق للاختلاف الوارد فيها، فعند ذكر الحواريين، قال: «وفي إنجيل لُوقَا: ودعا الاثني عشر الرسل، وأعطاهم قوَّة، وسلطاناً، على جميع الشياطين، وإشفاء المرضى، وأرسلهم يكرزون[(٣)]ملكوت الله ويشفون الأوجاع، وهذه أسماؤهم: شَمعُون المسمى بُطرُس، وأَندَرَاوُس أخوه، ويعقوب بن زَبدِي، ويُوحنَّا أخوه -.

وقال في إنجيل مرقس: وسماهما باسم بُوانْرُجس اللذين هما ابنا الرعد - وفِيلِبس، وبَرتُولُومَاوي، وتُومَا، ومَتَى العَشّار، ويعقوب بن حَلفَا، ولِيَا الذي يُدعى بدَاوُس.

وقد اختلفت الأناجيل في هذا، ففي إنجيل مُرقُس بدله: تَدِي، وفي إنجيل لوقا: يهُودَا بن يعقوب، ثم اتفقوا: وشَمعُون القَانَاني - وفي إنجيل لوقا: المدعو الغيور - ويهودا الإِسْخَرْيُوطِي الذي أسلمه»[(٤)]، فوضَّح اختلاف نسخ الإنجيل في أسماء الحواريين، بسوق أسمائهم من روايات الإنجيل.

---

(١) نظم الدرر، البقاعي ، (٢/ ٢١).

(٢) المصدر السابق، (٤/ ٣٨٠)؛ (٤/ ٤٣٠)؛ (٦/ ١٦١).

(٣) أي يجوبون بتخفٍ، وتسترٍ، مقاييس اللغة، (٥/ ١٦٨).

(٤) المصدر السابق، (٦/ ٥٣-٥٤).

المطلب الرابع: غرض البقاعي من الاستدلال بنصوص التوراة والإنجيل

هدف البقَاعِي من إيرادِهِ لنصوصِ التَّوراة، والإنجيلِ، أغراضاً منها:

١. الاستئناس بتلك النصوص: فأشار إلى ذلك لَمَّا ساق روايات من الإنجيل، في ذكر آيات عيسى عليه الصلاة والسلام، قال: «إنَّمَا كتبُت هذا، مع كون ما نُقل عن نبينا ﷺ كافياً؛ لأنه لا يُدفعُ أن يكونَ فيه إيناسٌ له، ومصادقةٌ تزيدُ في الإيمان، مع أنَّ فيه دلائلُ، رادَّة على النصارى، في ادعائِهم التثليثَ، والاتحاد»[(١)].

٢. الرد على العقائد المخالفة للقرآن الكريم: ومن ذلك، ذكرهُ نصوصاً، تدلُ على عدم ألوهية عيسى عليه الصلاة والسلام، من الإنجيل، ثم قال: «في الأناجيل الأربعة، التي بينْ أظهُرِهم الآن، في أواخر هذا القرن التاسع، من المحكم ما يكفي في ردِّ المتشابه إليه»[(٢)].

وقال كذلك: «علمه سبحانه وتعالى، لا يتقيد بشيء... ولا هم يقدرون على أن يَدَّعُوا في عيسى عليه الصلاة والسلام مثل هذا العلم، بل في إنجيلهم الذي بين أظهرهم الآن في حدود السبعين والثمانمائة، التصريحُ بأنه يخفى عليه بعض الأمور، قال في ترجمة إنجيل مُرقُس: في قصة التي كانت بها نزف الدم: «إنَّها أتتْ من ورائه، فأمسكت ثوبه، فبرأتْ، فعلم القوة التي خرجت منه، فالتفت إلى الجمع، وقال: من مسَّ ثوبي؟ فقال له تلاميذه: ما ندري، الجمع يزحمك، ويقول: من اقترب؟ فجاءت، وقالت له الحق، فقال: يا ابنة! إيمانك خلصك»[(٣)].

وذكر نصوصاً كثيرة من الأناجيل في غير موضع، تدل على عبودية عيسى عليه الصلاة والسلام[(٤)]، وناقشهم في ذلك في غير موضع[(٥)].

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٤/ ١٢٢).

(٢) المصدر السابق، (٤/ ٢٢٧-٢٣٣).

(٣) المصدر السابق، (٤/ ٢١٨).

(٤) المصدر السابق، (٤/ ٤٢٩-٤٤٢)؛ (٤/ ٢٢٧-٢٣٢).

(٥) المصدر السابق، (٦/ ٢٥٠-٢٥٣).

٣. تأكيد عقائد المسلمين: بما في التَّوراة، والإنجيل، مثل ذكره البشائر في التَّوراة، والانجيل، عن نبوة محمد ﷺ [(١)].

٤. بيان صحة ما ذكره القرآن: عن أوصاف بني إسرائيل، بما عندهم من نصوص في كتبُهم، مثل إشرابهم حب العجل [(٢)].

٥. بيان توافق القرآن الكريم والتوراة والإنجيل: في بعض ما ذُكر فيها، من ذلك:

أ. الترهيب من إضاعة الايمان، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة:١٤٣]، بيَّن البقَاعِي، توافق القرآن مع نصوص التَّوراة، في الترهيب من ترك الإيمان بالله، فقال: «فحيث قصد التحذير من الكفر حقيقة، فالإيمان حقيقة، وحيث أريد الترهيب من إضاعة الصلاة، فهو مجاز، ومما يؤيد ذلك، أن في السفر الثاني من التوراة: لا تعاهدنَّ سكان الأرض، لكيلا تضلوا بأوثانهم» [(٣)].

ب. الترهيب من معصية الله: ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ سَيَنَالُهُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَذِلَّةٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ [الأعراف:١٥٢]، ذكر البقَاعِي نصوصاً من التَّوراة، في التحذير من معصية الله، بما يتوافق مع ما هو مذكور في القرآن الكريم، منها، قوله في التَّوراة: «احفظوا وصايا الله ربكم وسيروا في طرقة واتقوه، لأن الله ربكم هو الذي يدخلكم إلى الأرض المخصبة» [(٤)]، ونحو ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء:٧] [(٥)].

ت. البقَاعِي كثير الاستدلال بالحِكَم الثابتة في نصوص الإنجيل، والتي توافق مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها، كقوله: «ذكر شيء مما في الإنجيل من بيناته

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٨/ ١١١-١١٧).
(٢) المصدر السابق، (٢/ ٥٦).
(٣) المصدر السابق (٦/ ٢٨).
(٤) المصدر السابق، (٨/ ٩٣- ٩٩).
(٥) المصدر السابق، (١١/ ٣٧٨).

وحكمه وآياته، قال مَتَى: أنتم ملح الأرض، فإذا فسد الملح فبماذا يملح! لا يصلح لشيء لكن يطرح خارجا وتدوسه الناس»[(١)].

٦. تصحيح ما قد ينسب للكتب المقدَّسة: من ذلك أن البغوي ذكر أن حَزقِيل هو ثالث الأنبياء، بعد موسى عليه الصلاة والسلام، فتعقبَه البقَاعِي فقال: «والذي رأيتُه في سفر الأنبياءِ المبعوثين منهم، بعد موسى عليه الصلاة والسلام؛ لتجديد أمر التَّوراة، وإقامة ما دَرَس من أحكامها، وهم ستة عشر نبيا، أولهم: يوشع بن نون، وآخرهم: دانيال، على جميعهم الصلاة والسلام والتحية والإكرام، أن حَزقِيل خامس عشرهم عليه الصلاة والسلام...»[(٢)]، وساق نصاً طويلا من التَّوراة، في نصرة ما تعقب به البغوي.

٧. تأويل ما يُستشكل من نصوص في التوراة والإنجيل: بما يتوافق مع النصوص القرآنية، ومن ذلك:

أ. ذكر مراحل خلقِ آدم عليه الصلاة والسلام، قال البقاعي: «في التَّوراة: «فخلق آدم بصورته ذكراً، وأنثى»، ثم قال بعد ذلك: «لأن آدم، لم يكن خُلِق بعد»، ثم حكى خلقه، وخلق زوجه منه؛ فهذا خلق بمعنى الإيجاد، وذلك بمعنى التقدير القريب منه، والتهيئة؛ لقبول الغايات»[(٣)].

ب. في التَّوراة ذكر أن أول ما خلق الله هو يوم الأحد، وهو معارض لنصوص الشريعة الإسلامية، وحاول البقاعي تأويل ما في التوراة فقال: «يمكن أن يكون معنى يوم الأحد يوم الله، أضيف إليه، لكونه أول مخلوقاته من الأيام، فلما أوجَد

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٤/ ٧-١٩)؛ (٦/ ٣٤٣-٣٥٤)؛ (١٩/ ٣١١-٣٢٥).

(٢) المصدر السابق، (٣/ ٣٩٨).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٢٨٠).

الثاني سمي يوم الاثنين، لأنه ثاني يوم الأحد، قال: وضد الواحد اثنان، وضد الأحد الآخر، قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٣٦]، ثم قال: في ضده «وقال الآخر» فهذا دليل على أن معنى قولهم: «يوم الأحد»، اليوم الأول: لأنهم قالوا لما بعده اثنان، ولم يقولوا: الآخر، لأن الأحد إذا لم يكن بمعنى الأول فضده الآخر»[(١)].

٨. قال البقاعي: «ومن الفوائد العظيمة أيضاً: معرفة ما كذبوه؛ ليُشَكّكُوا به على دين الإسلام، فراجَ على بعض العلماء فنقله عنهم، وشرع يتمحَّل الجواب عنه، فأخذه عنه العلماء، وعمَّت البلوى»[(٢)].

فهذه أهم الأغراض التي كانت سبباً في إيراد البقَاعِي لنصوص التَّوراة، والإنجيل في تفسيره.

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٢٢/ ٣٦٥).

(٢) الأدلة القويمة، البقاعي، (ص:١٥٤).

المبحث الرابع
مواضع استشهاد البقاعي بنصوص التوراة والانجيل

قد أكثر البقَاعِي من الاستشهاد بنصوص التَّوراة، والانجيل، في تفسيره في مواضعَ متعدِّدة، لكن تلك المواضع لا تخرج عن بعض المسائل التفسيرية العامة، وهي:

المطلب الأول: قصص الأنبياء:

أشار البقاعي لحُجَته في سرد قصص الأنبياء من الكتب المقدسة، حين قال: «ولما أتى نبينا ﷺ بهذه الأخبار الغريبة، المحرَّرة، العجيبَة، التي لا يعرفُها على وجهِها إلا الحُذاقَ من علماء بني إسرائيل، كان من حق سامعِها أن يتنبَّه من غفلتِه، ويستيقظَ من رقدتِه؛ لأنها منبَهةٌ بنفسها للمنصفِ الفطنِ، على أن الآتي بها - والسامع خبيرٌ بأنه لم يخالطْ عالماً قط - صادقاً لا مِريَة في صِدقِه، في كل ما يدعيه عن الله سبحانه»[(١)]، فهي إشارةٌ لطيفةٌ، إلى أن ذكر ما عندهم من القصص، بما يتوافق ما في القرآن، هو لتأكيد نبوة الرسول ﷺ.

وهو غالباً يسرُدُ ما ورد في التَّوراة، من قصص الأنبياء، ويكون هذا بعدما يتم تفسير الآية من القرآن، وينقل ذلك من التَّوراة، حرفيا بطولها، فسرَدَ قصة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، في نحو ١٢ صفحة[(٢)]، وقصة بشارتِه بولده من الملائكة، مطولاً [(٣)]، والأمر نفسه مع قصة نوح عليه الصلاة والسلام[(٤)]، ويونس عليه الصلاة والسلام[(٥)]، ولوط عليه الصلاة والسلام[(٦)]، ويوسف عليه الصلاة

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٤/ ٣٩٣).
(٢) المصدر السابق، (٢/ ١٦٦-١٧٧).
(٣) المصدر السابق، (٩/ ٣٣٤-٣٣٧).
(٤) المصدر السابق، (٩/ ٢٩٧-٣٠٤).
(٥) المصدر السابق، (١٦/ ٢٩٧-٣٠٣).
(٦) المصدر السابق، (٩/ ٣٤٧-٣٥٠).

والسلام[١]، وذكر السنوات العجاف[٢]، بل ساق قصة موسى عليه السلام في عودته من مدين إلى مصرَ، وما حدث له فيها، في أكثر من ٢٠ صفحة[٣].

والأمر نفسه مع الإنجيل، فالبقَاعِي يسُوقُ رواياتٍ كثيرةٍ من الأناجيل الأربعة، عن قصص عيسى عليه الصلاة والسلام، مثل الآيات التي أظهرها الله على يديه أمام بني إسرائيل[٤]، والروايات الكثيرة في إخراج الجن من الإنس[٥]، وقصة رفعه عليه الصلاة والسلام إلى السماء في نحو ٣٠ صفحة[٦]، ونحوها قصة يحيى عليه الصلاة والسلام مطولاً[٧].

ينبِّه البقَاعِي إلى إعجاز القرآن في القصص، فلما ساق قصة يوسف على إخوته بمصر بطُولها، قال: «وهذا الذي ذكر من القصة في التَّوراة، مصدقٌ لما في القرآن، وشاهدٌ بإعجازه»[٨].

ينبِّه البقَاعِي في بعض المواطن للفرق بين قصص القرآن، وعظمته، وقصص التِّوراة، فيقول: «قصة يوسف عليه السلام قصةٌ طويلةٌ، هي في التوراة في نيف وعشرين ورقة، لا يضبطها إلاّ حذاق أحبارهم، من تأمل اقتصاصها فيها، أو في غيرها، من تواريخهم ذاق معنى قول الله تعالى: ﴿أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣] حتى لقد أسلم قوم من اليهود لما رأوا من حسن اقتصاصها»[٩].

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، (١٠/ ١٨١-١٩٢).

(٢) المصدر السابق، (١٠/ ١٣٨-١٤٥).

(٣) المصدر السابق، (٨-٤٥٦٧).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٢١-٣١).

(٥) المصدر السابق، (٤/ ١١٤-١٢٢).

(٦) المصدر السابق، (٥/ ٤٦٧- ٤٩٦/ ٥).

(٧) المصدر السابق، (٤/ ٣٨٠-٣٩٣).

(٨) المصدر السابق، (١٠/ ٢٢١-٢٣٤).

(٩) المصدر السابق، (٧/ ١٠).

وحين ختم البقَاعِي تفسير سورة التِّين، قال: «وقد اشتملتْ على وجَازَتها، على جميع مقاصد التَّوراة، إجمالاً، وزادت الدلالة على الآخرة، وذلك أن قَسَّمها هو قوله في التَّوراة :«أتانا ربُنا من سيناءَ، وشَرَّق بنا من جبل سَاعِر، وظهر لنا من جبال فَارَان» والخلق في أحسن تقويم هو خلق آدم عليه الصلاة والسلام»[١].

ينبِّه البقَاعِي في مواطنَ أخرَى، على عدم ثبوت قصة بعض الأنبياء في التَّوراة، والإنجيل، وهي ثابتة في القرآن، كقوله: «وهذه – أي قصة قوم صالح- وقصة ثمود ليستا في التَّوراة، ولا شيء من أسفار أنبيائهم، وسألت بعض علمائهم فلم أجدْ عنده شيئاً من علمها، ولا حرفاً واحداً، ولا سمع بعادٍ، ولا هود»[٢]، ولعل هذا من إخفاء الأحبار لأسماء الأنبياء العرب، فيكون من باب التحريف بإخفاء النصوص، ومحوِّها.

ينبِّه البقاعي للاختلاف بين نص القرآن، ورواية التَّوراة، فمن ذلك:

١. حين ساق قصة يوسف عليه الصلاة والسلام من التَّوراة، بقيام إخوته بإخراجه من الجُبِّ، بعد رميهم له، ثم بيعه لقوم من الأعراب، قال البقّاعِي: «وفيه ما يخالف ظاهره القرآن، ويمكن تأويله»[٣].

٢. ينبِّه لاختلاف أسماء الأنبياء، فلما ذكر شعيب عليه الصلاة والسلام قال: «وهو في التَّوراة يسمى: رَعُوْئِيل – بفتح الراء وضم العين المهملة وإسكان الواو ثم همزة مكسورة بعدها تحتانية ساكنة ولام، ويَثْرُو – بفتح التحتانية وإسكان المثلثة وضم الراء المهملة وإسكان الواو»[٤].

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٢٢/ ١٤٩).

(٢) المصدر السابق، (٩/ ٣١٥).

(٣) المصدر السابق، (١٠/ ٥٤).

(٤) المصدر السابق، (١٤/ ٢٦٩-٢٧٠).

بل قد يوضح تحريفهم للقصص، في مواضع أخرى، مثلا:

١. ذكر قصة الذبيح من التَّوراة، ثم قال: «انتهى ما عندهم بلفظه، فانظر إليه، واجمع بينه، وبين ما تقدم في البقرة، من قصة إسماعيل، وإسحاق عليهما السلام، تجدُهم قد بدَّلُوها بلا شك، لأن الكلام ينقض بعضه بعضاً..»[(١)]، وأطال النفس في بيان وجوه تحريفهم في هذه القصة.

٢. ترك بعض قصة هارون عليه السلام، ولم يسُقْها كلُّها؛ لقوله: «وإنما لم أسُق نص التَّوراة، عن هذا بلفظه؛ لأن في أوَّل عبارته، ما رأيته غضاً بالنسبة إلى مقام هارون عليه السلام، وحاشاه مما يُوهِم نقصاً، فجَوُزْتُ أن يكون مما بدَّلُوه»[(٢)].

٣. ويوضح ما في النصوص التي يسُوقها من التَّوراة، والإنجيل، على ما فيها من العقائد الباطلة، ومن ذلك:

أ. قوله: «وفيه مِمَّا لا يجوز إطلاقه، في شرعنا، نسبة الاستراحة إليه سبحانه» [(٣)]، وهو نص توراتي.

ب. قوله: «وفيه من الألفاظ التي لا يجوز إطلاقها في شرعنا، حمل الله، والأب»[(٤)]، وقال: «وفيه من الألفاظ المنكرة في شرعنا، إطلاق الأب، والابن»[(٥)]، وهي نصوص إنجيلية.

ت. لَمَّا ساق رواية عودة موسى عليه الصلاة والسلام، من مدين إلى مصرَ، بطولها، نبَّه لبعض ما فيها، بقوله: «وفيه مِمَّا لا يجوز إطلاقه، في شرعنا، إضافة – الابن في قوله: «ابني بكري»، وهو مؤوّلٌ، بأنه يُكرمه إكرام الولد، وإطلاق الإله

(١) نظم الدرر، البقاعي، (١٦/ ٢٧٣).
(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٤٢).
(٣) المصدر السابق، (٥/ ٤٦١).
(٤) المصدر السابق، (٢/ ٢٩).
(٥) المصدر السابق، (٤/ ٤٤١)؛ (١٩/ ٣٢٣).

على غير الله سبحانه، مراد به الحاكم، ولا يجوز هذا الإطلاقُ عندنا»[١].

ث. قوله: «انتهى ما نقلتُه من الأناجيل، وما كان فيه من لفظٍ، يُوهم نقصاً، ما فقد تقدم في أول آل عمران أنه لا يجوز في شرعنا، إطلاقه على الله تعالى، وإن كان صح إطلاقُه في شرعهم، فهو مؤولٌ، وقد نُسِخ»[٢].

المطلب الثاني: ذكره قصص بني إسرائيل المبهمة في القرآن:

الكثيرُ من القصصِ التي وقعت لبني إسرائيل، قد وردت في القرآن، بترك ذكرِ كل تفاصيلِها، من الأسماء كقصة "البقرة"، والأماكن كقصة "أصحاب السبت"، والبقاعي حاول جاهداً، تفسير ذلك الإبهام، بما عنده من روايات توراتية، وإنجيلية، ومن ذلك:

١. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء:٥]، فساق البقَاعِي قصة بُخْتَنْصَّر مع بني إسرائيل، من التَّوراة، بسياقها الطويل، كلِّها[٣]

٢. قال الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف:١٧٥]، فساق قصة بِلْعَام بن باعُورا، بطولها من التَّوراة[٤].

٣. قال الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾ [المائدة:٢٧]، فساق قصة ابني آدم من التَّوراة بطولها[٥].

٤. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص:٧٦]،

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٨/ ٦٧-٦٨).
(٢) المصدر السابق، (٧/ ٥٧).
(٣) المصدر السابق، (١١/ ٣٠٦-٣١١).
(٤) المصدر السابق، (٨/ ١٦٢ - ١٧٢).
(٥) المصدر السابق، (٦/ ١١٦-١١٨).

فساق قصة قارون، من التَّوراة بطولها[(١)].

ويُنبِّه البقَاعِي لوجود القصة في القرآن، وعدم وجودها في التَّوراة، كقوله: «ولم أر ذكر قصة البقرة في التَّوراة، فلعله مِمَّا أخفوه لبعض نجاساتهم، كما أُشير إليه بقوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١]...»[(٢)].

بالإضافة لتركه رواية الكثير من القصص من التَّوراة، كقصة هاروتَ وماروتَ، وأصحابَ السبتِ، فالظاهر أن البقاعي لم يستقصِ كل القَصص التَّوراتي، والإنجيلي، بما يتوافق وما ذكره القرآن الكريم، ولهذا ترك ذكر الكثير من القصص الإسرائيلي الثابت في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: توضيح مبهمات القرآن:

الكثيرُ من أسماءِ الأعلامِ، والأماكنِ، التي كانت عند بني إسرائيل، قد وردَ ذكرُها مجملًا في القرآن الكريم، وكذا بعض تفاصيل الأحكام الفقهية، ولهذا حاول البقاعي تفسير تلك المبهمات، بنصوص التوراة والإنجيل، ومن ذلك:

١. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، فساق البقاعي نصوص التَّوراة، في بيان تلك الآصار، والقيود، التي كانت على بني إسرائيل[(٣)]، وأعاد توضيحها بطول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧][(٤)].

٢. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة:٦٦]، فساق الروايات التوراتية، التي توضح الذُّل الذي ضُربَ على بني إسرائيل، جراء تركِهم تحكيم الشريعة، ففي التَّوراة: «وإن لم تطيعوني وتسمعوا قولي، ولم تعملوا بهذه

(١) نظم الدرر، البقاعي، (١٤/ ٣٦٥-٣٦٩).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٣) المصدر السابق، (٤/ ١٨٠).

(٤) المصدر السابق، (٨/ ١١٩-١٢٦).

الوصايا، وأبطلتم عهودي، أنا أيضا أصنع بكم مثل صنيعكم، وآمر بكم البلايا، والبرص، والبهق المقشر الذي لا يبرأ، والسل الذي يطفىء البصر، ويهلك النفس، ويكون تعبكم في الزرع باطلاً، وذلك لأن أعداءكم يأكلون ما تزرعون، وأنزل بكم غضبي، ويهزمكم أعداؤكم»[(١)].

٣. قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة:٥٧]، فساق نصوص التَّوراة، في بيان معنى المنَّ، فقال: «وقال في السفر الرابع: والمنّ كان يشبه حبة الكزبرة وكان منظره أبيض كالمها، وكان الشعب يترددون ويلتقطونه ويطحنونه في الرحى ويهرسونه في المهراس ويطبخونه في القدور ويصيرون منه مليلا ويصير طعمه مثل طعم الخبز الذي يعجن دقيقه بالزيت»[(٢)].

٤. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [يونس:٩٣]، فساق البقَاعِي نصاً طويلاً، من التَّوراة، في ذكر هذه الطيبات، منها، قوله: «قال في أثناء السفر الخامس: الأرض التي تدخلونها لترثوها ليست مثل أرض مصر التي خرجتم منها، التي كنتم تحتاجون فيها، أن تستقوا بأرجلكم وتسقوها مثل بساتين السقي، ولكن الأرض التي تجوزون إليها لترثوها هي أرض الجبال والصحارى، وإنما تشرب من مطر السماء. يتعاهدها الله ربكم في كل حين، وعينا الله ربنا فيها منذ أول السنة إلى آخر السنة. فإن أنتم سمعتم الأحكام التي آمركم بها اليوم، وتتقون الله ربكم، وتعبدونه من كل قلوبكم وأنفسكم يديم نظره إليكم، ويمطر لكم في الخريف والربيع جميعا، وتستغلون طعاما وشرابا وزيتا، وينبت في حرثكم عشبا لمواشيكم، وتأكلون وتشبعون»[(٣)].

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٦/ ٢٢٦-٢٢٨).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٣٤).

(٣) المصدر السابق، (٩/ ١٩٠-٢٠٣).

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖ﴾ [الأنعام:١٤٦]، فساق البقَاعِي نص التَّوراة، بطوله، في بيان هذه المحرمات(١).

٦. ساق الكثير من النصوص في بيان أنواع العذاب على بني إسرائيل، والذي ورد مبهماً في القرآن الكريم، ففي قول الله تعالى: ﴿فَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:١٢]، ساق البقَاعِي ما حدث لبني إسرائيل من التِّيه، في أكثر من ٢٠ صفحة(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [البقرة:٢١١]، ساق ما وقع عليهم من أنواع العذاب(٣)، ونحوها في مواضع أخرى(٤)، وبعضها بطولٍ، من أسفارٍ، متعددةٍ، من التوراة(٥).

ولم يكن هذا مقتصراً على التَّوراة، بل ساق البقاعي شيئاً من ذلك من الإنجيل، بطول(٦).

٧. قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [المائدة: ١٦٤]، فساق البقاعي نصوصاً من التَّوراة، بطول، في بيان هذا الكلام(٧).

٨. قال الله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ [المائدة:٩]، فذكر البقَاعِي ما ورد من ذكر أسماءِ نُقباءِ بني إسرائيل من التَّوراة، وحواري عيسى عليه الصلاة والسلام من الإنجيل(٨).

(١) نظم الدرر، البقاعي ، (٧/ ٣٢٢-٣٢٧).
(٢) المصدر السابق، (٦/ ٨٠-١٠٧).
(٣) المصدر السابق، (٣/ ١٩٠-١٩٢).
(٤) المصدر السابق، (٥/ ٣٠-٣١)؛ (٨/ ٩٣).
(٥) المصدر السابق، (٦/ ٢٠١-٢١٣).
(٦) المصدر السابق، (٦/ ٢٦٢-٢٦٥).
(٧) المصدر السابق، (٥/ ٥٠٧-٥١١).
(٨) المصدر السابق، (٦/ ٥١).

٩. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧]، فذكر البقَاعِي نصوص التَّوراة، في تفسير هذا التأذن[١].

والأمثلة في ذلك كثيرة جداً.

المطلب الرابع: بيان أحكام التوراة والإنجيل الفقهية

البقَاعِي ردَّ الكثير من الانحرافات العقائدية، الثابتة في التَّوراة، والإنجيل، التي سبق نقل بعضها[٢]، ومنها، قوله: «وفيه من المتشابه، قوله: فم الله، وإصبع الله، والأول – لكونه لا يجوز إطلاقه في شرعنا»[٣].

البقَاعِي يَستقْصي عقائد بني إسرائيل من التَّوراة، كقوله: «ومن أعظم المناسبات؛ لتخصيص داود عليه السلام، وزبوره، بالذكر هنا، ذكر البعث، الذي هذا مقامه فيه صريحاً، وكذا ذكر النَّار مع خلو التَّوراة عن ذلك، أما البعث فلا ذكر له فيها أصلاً، وأما النار فلم يذكر شيءٌ مِمَّا يدل عليها، إلا الجحيم في موضعٍ واحدٍ، وأما الزبور فذكر فيه النار، والهاوية، والجحيم، في غير موضع»[٤]، وفيه دلالة واضحةٌ على استقصاء تامٍ، لنصوص التَّوراة، ومعرفةٍ بها.

بالمقابل، فقد ساق الكثير من الآراء الفقهية، الثابتة في التَّوراة، والإنجيل، مع بيان وجه الخلاف بينها، وبين ما هو ثابت في القرآن الكريم، في مواضع متعددة، منها:

١. قال البقاعي: «وأما السجود، فقد ورد في التَّوراة، كثيراً لآحاد الناس من غير نكير، فكأنَّه كان جائزاً في شرائعهم فِعلُه لغير الله سبحانه وتعالى، على وجه التعظيم، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأما نحن، فلا يجوز فعلُه لغير الله»[٥].

(١) نظم الدرر، البقاعي، (١٠/ ٣٨٦).
(٢) (ص: ١٣٤).
(٣) نظم الدرر، (٨/ ١٠٠).
(٤) المصدر السابق، (١١/ ١٤٧).
(٥) المصدر السابق، (٤/ ٢٣٣).

٢. قال البقاعي: «تتبعت التَّوراة، فلم أره ذكر فيها الركوع في صلاة إبراهيم عليه السلام، ولا من بعده من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا أتباعهم، إلا في موضع واحد، لا يَحسُن جعله فيه على ظاهره، ورأيته ذكر الصلاة فيها على ثلاثة أنحاء:

الأول: إطلاق لفظها من غير بيان كيفية، **والثاني**: إطلاق لفظ السجود مجردا، **والثالث** إطلاقه مقروناً بركوعٍ أو جثوٍ، أو خرورٍ على الوجه، ونحو ذلك»[(١)]، وساق الروايات الكثيرة في ذلك، بما يُشعِر بتتبعٍ كبيرٍ منه، لنصوص التَّوراة، ومعرفة بها.

٣. قال البقاعي: «سبب إنزال الفرائض في التَّوراة، كان النساء أيضاً؛ وذلك أنه جل أمره وعز اسمه وتعالى جده، لما أمات من نَكَصَ عن أمره من بني إسرائيل، ومن آلافهم في التَّيه، وأخرج أبناءهم منه؛ أمر موسى عليه الصلاة والسلام، بقسمة أرض الكنعانيين، بين بنيهم، بعد معرفة عددهم، على منهاج ذكره، ولم يذكر البنات، وكان فيهم بناتٌ، لا أب لهنَّ، فسألنَّ ميراث أبيهن، فأنزل الله حكمهنَّ»[(٢)]، ثم ساق نصوصا من التوراة في بيان ذلك.

٤. بيان عقوبة الزنا للمحصن في التَّوراة، وأنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية[(٣)].

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٤/ ٣٧٤).

(٢) المصدر السابق، (٥/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٣) المصدر السابق، (٦/ ١٥٢-١٥٦).

الخاتمة

انتهت هذه الدراسة إلى بعض النتائج المهمة، وهي:

١. عناية البقَاعِي بالتَّوراة، والإنجيل، من جهة علمه بنسخهما، ورواياتهم، وكثرة السؤال لعلمائهم، حول ما يُسْتَشْكل عليه من تلك النصوص.

٢. أن العلماء اتفقوا على وقوع التحريف في نصوص التَّوراة، والإنجيل، ثم اختلفوا في وجه هذا التحريف على أربعةِ أقوالٍ، أقربُها كون التبديلِ واقع لفظاً ومعنىً، مع بقاء الكثير من النصوص التي لم يدخلها التبديل.

٣. البقَاعِي من العلماء الذين يرون جواز الاستدلال بالنصوص الاسرائيلية، ويرى جواز قراءة التَّوراة، والإنجيل، للمُتمكنِ، العارفِ، بمواطن الزلل فيها، وهذا منه موافقة لما ذهب إليه شيخه الحافظ ابن حجر.

٤. أكثر البقَاعِي من الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل، في تفسيره، وهذا الصنيع لم يرض الكثير من المعاصرين له، الذين ألفوا مصنفاتٍ في الردِّ عليه، كما صنف هو : "**الأدلة القويمة في الاستدلال بنصوص الكتب القديمة**" في الرد عليهم.

٥. أكثر البقَاعِي من الاستدلال بنصوص التَّوراة، والإنجيل، في مواضع معينة فقط، هي:

أ. قصص الأنبياء، مع بيانه، لِمَا في التَّوراة، والإنجيل من التحريف، والعقائد الباطلة التي قد يحذفها، وقد يذكرها، وينبِّه على ما فيها من الزلل، ومثل ذلك ما حدث من قصص لبني إسرائيل وكان لها ذكرٌ في القرآن الكريم.

ب. المبهمات التي لم تُفسر في القرآن، ووجد تفسيرها في التَّوراة، والإنجيل، فيذكر منها بعض ما يراه مناسباً، وقد يترك الكثير منها.

ت. ذكر الكثير من الأحكام الفقيهة، المنزلة على بني إسرائيل، والتي ذكرت في القرآن مبهمة.

ث. ذكر الكثير من الحكم، والمواعظ العامة، الواردة في الكتابين، بما يتوافق ونصوص القرآن الكريم.

٦. الغرض العام من استدلال البقاعي بنصوص التوراة والإنجيل، هو:

أ. تفسير المبهمات الواردة في القرآن.

ب. بيان مواضع التحريف الواقع في التَّوراة، والإنجيل.

ت. ذكر العقائد الباطلة في التَّوراة، والإنجيل، للتنبيه عليها.

ث. بيان ما في التَّوراة، والإنجيل من العقائد، والأحكام الموافقة للقرآن الكريم.

٧. لم يذكر البقَاعِي شيئاً من التَّوراة، والإنجيل، له تعلقٌ بالعقائد، والفقه، مما قد يخالف الشريعة الإسلامية، فكان شديد الانتقاء، للنصوص المختارة من الكتابين، فكل ما ذكره لا يخالف شيئاً من العقائد الإسلامية، بل كان ذكر تلك النصوص من باب الاستئناس، مما لا يخالف النصوص الشرعية، وليس من باب الاعتماد، ولهذا فإنه إذا وجد باطلاً ينبِّه عليه، في خاتمة نقله، أو يقوم بترك نقله.

ولهذا توصي الدراسة بما يلي:

١. زيادة البحوث المتعلقة باستدلال العلماء بنصوص التَّوراة، والإنجيل، ليتكون لهذا الاستدلال

منهج تاريخي واضح المعالم.

٢. زيادة البحث في تأثر من جاء بعد البقَاعِي بمنهجه الاستدلالي بالتَّوراة، والإنجيل.

٣. البحث في المقارنة بين ما نقلهُ البقَاعِي عن التَّوراة، والإنجيل، وما هو موجود عندهم الآن.

فهرس المصادر والمراجع

١. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الاميرية الكبرى، مصر، ط٧، ١٣٢٣.

٢. **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٣. **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق حامد الفقي، مكتبة المعارف، السعودية، ط١، ١٩٧٥.

٤. **الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة**، إبراهيم بن عمر البقاعي، ضبط أحمد السايح وتوفيق وهبة، دار جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.

٥. **البداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٨.

٦. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٧. **الترجمة السبعينية للتوراة**، سلوى الناظم، دار كتب عربية للنشر، مصر.

٨. **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، السعودية، ط٢، ١٤٢٠.

٩. **تفسير القرآن العظيم** ، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، تحقيق اسعد الطيب، مكتبة الباز، السعودية، ط١، ١٤١٩.

١٠. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق سعيد القزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥.

١١. **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق يحيى بن محمد، دار الرشد ناشرون، السعودية، ط١، ١٤٢١.

١٢. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق مكتب دار الفلاح، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩.

١٣. **الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.

١٤. **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق علي بن حسن- عبد العزيز بن إبراهيم- حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، ط٢، ١٤١٩.

١٥. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥.

١٦. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦.

١٧. **الشفا بتحقيق حقوق المصطفى**، عياض بن موسى القاضي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٩.

١٨. **الضوء اللامع لأهل القرن العاشر**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت، ط، ١٩٩١.

١٩. **عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والاقران**، إبراهيم بن حسن البقاعي، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.

٢٠. **غاية المقصود في الرد على النصارى واليهود**، السموأل بن يحيى، تحقيق إمام حنفي، دار الآفاق العربية، مصر، ١٤٢٧.

٢١. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٥٧.

٢٢. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير**، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٤.

٢٣. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، علي بن أحمد ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (ط.ت).

٢٤. **فيض الباري على صحيح البخاري**، محمد أنور شاه الكشميري، تحقيق محمد بدر عالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦.

٢٥. **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، محمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠١.

٢٦. **الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري**، أحمد بن إسماعيل الكوراني، تحقيق أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٩.

٢٧. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن غالب ابن عطية، تحقيق عبد السلام شافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢.

٢٨. **مراجعات في الإسرائيليات**، نخبة من الباحثين، مركز تفسير، السعودية، ، ط١، ١٤٣٦.

٢٩. **معجم الشيوخ**، عمر بن فهد المكي، تحقيق محمد الزاهي، دار اليمامة، السعودية،ط١، ١٩٨٢.

٣٠. **المسند، أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة، دمشق، ط١، ١٤٢١.

٣١. **مفاتيح الغيب**، محمد بن عمر الفخر الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٤٢٠.

٣٢. **مقاييس اللغة**، أحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٩.

٣٣. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٠٤.

٣٤. **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق فليب حتى، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٣٥. **النكت الوفية بما في شرح الالفية**، إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ط١، ١٤٢٨.

٣٦. **نهاية الأرب في فنون الأدب**، أحمد بن عبد الوهاب النويري، دار الكتب القومية، مصر، ط١، ١٤٢٣.

٣٧. **اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح**، محمد بن عبد الدائم البرماوي، تحقيق لجنة بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٢٣.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٩٩
المقدمة	١٠٠
إشكالية البحث	١٠٠
أهمية الدراسة	١٠١
أهداف الدراسة	١٠١
الدراسات السابقة	١٠١
حدود البحث	١٠٢
منهج البحث	١٠٢
خطة البحث	١٠٢
المبحث الأول: موقف البقاعي من وقوع التحريف في التّوراة والإنجيل	١٠٤
المبحث الثاني: رأي البقاعي في الاستدلال بالإسرائيليات، والكتب المقدسة	١١٦
المبحث الثالث: منهج البقَاعِي في استدلاله بنصوص التّوراة والإنجيل	١٢١
المبحث الرابع: مواضع استشهاد البقاعي بنصوص التوراة والانجيل	١٣١
الخاتمة	١٤١
فهرس المصادر والمراجع	١٤٣
فهرس الموضوعات	١٤٦